أوراق المتابعات السياسية

الدستور المصري
بين حوارات المنهج والمضمون

محمد العجاتي

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان: شقة 4 ـ الطابق الرابع ـ 5 شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

الدستور المصري بين حوارات المنهج والمضمون

محمد العجاتي

باحث في العلوم السياسية والمدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي للدراسات بالقاهرة

هذه الأوراق يصدرها منتدى البدائل العربي للدراسات كمساهمة منه في التعليق على الأحداث الجارية بشكل علمي، وهذا المجهود البحثي هو نتاج سيمنار داخلي يعقد بالمنتدى

بغض النظر عن الجدل الدائر حول تشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور المصري بعد الانسحابات العديدة التي شهدتها، نتيجة لاعتراضات مجتمعية واسعة على تشكيل اللجنة من حيث تمثيلها لأطياف المجتمع المصري المتوقعة وتياراته السياسية المختلفة، إضافة لتشكيك العديد من المحللين في قدرات اللجنة وكفاءة غالبية أعضائها، فإن مصر باتت على أعتاب كتابة دستور جديد سواء من جانب اللجنة المختارة أو لجنة معدلة أو حتى لجنة جديدة يعاد تشكيلها.

وفي كل الحالات هناك عدة تحديات تواجه كتابة هذا الدستور في المرحلة الحالية، المجموعة الأولى من هذه التحديات تتعلق بمنهجية كتابة هذه الوثيقة الهامة والمجموعة الأخرى ترتبط بمضمونها والقضايا الواجب التعامل معها في صياغتها.

أولا:- التحديات على مستوى المنهج

كانت معظم المقالات والتحليلات التي تتحدث عن الدستور المصري بعد ثورة 25 يناير مليئة بآمال عن دستور جديد لمصر يعكس روح الثورة ويلبي تطلعات الشعب المصري وفي طليعته القوى الثورية التي قادت الحراك المجتمعي في مصر لسنوات طوال حتى حققت حلمها في إسقاط النظام، حتى أنها رفضت الاستمرار ولو مؤقتا في العمل بدستور 1971، ودعت إلى كتابة دستور جديد للبلاد. ولكن الجدل السائد الآن حول منهجية كتابة الدستور وكيفية القيام بذلك يطرح عددا من الأسئلة: هل نحن في سبيل دستور ثابت أم دستور متحرك؟ دستور مؤقت أم دستور دائم؟ دستور تقليدي أم دستور حديث؟

الذهنية المصرية بحكم الخبرة التاريخية ومنذ الدستور الأول في مصر (1882) تميل إلى فكرة الدستور الثابت والتي تقيد بشدة إمكانية التلاعب والتعديل، على عكس الوضعية البرازيلية التي مالت دائما نحو فكرة دستور قابل للتحرك مع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد حيث تم إجراء تعديل في الدستور البرازيلي الحالي (1988) 8 مرات طالت حوالي 22 مادة. وهنا يدور الجدل في الحالة المصرية حول الظرف الحالي والتخوف من دور العسكر في كتابة الدستور الحالي وكذلك طبيعة الأغلبية البرلمانية أو هوية الرئيس القادم. وفي هذا الإطار ظهرت فكرة جديدة وهي فكرة دستور مؤقت يمتد في بعض الأطروحات من عامين باعتبارها الفترة الكافية لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية التي لم تنجز بعد، إلى فترة 4 سنوات عمر البرلمان الحالي بحيث يتم إما الاستقرار على الغالبية الحالية أو أن يتم تعديلها بعد فترة من النضج السياسي إلى مدة أطول وهي 10 سنوات "دستور لعقد من الزمان" تكون فيها قد تمت تجربة دستور يكتب الآن ويعاد تقييمه بعد تجربة كافية في وجهة نظر من يطرحونها 10 سنوات. يصاحب ذلك فكرة مطروحة بشدة تتحدث عن تبني الأبواب الأربعة الأولى من الدستور السابق (1971) كما هي: من حيث شكل الدولة، والمقومات الاقتصادية والاجتماعية، والحريات والحقوق العامة، وسيادة القانون. على أن تركز التعديلات على الأبواب المتعلقة بنظام الحكم (من الباب الخامس إلى السابع) والتي تتناول طبيعة النظام السياسي وصلاحيات السلطات المختلفة وصلاحيات رئيس الجمهورية. في المقابل نجد كثير من القوى الثورية تتمسك بحلمها في دستور جديد يبنى على مفاهيم لم تكن بارزة أو متبلورة حين كتابة دستور 1971 مثل موضوع البيئة والتنمية المستدامة وعناصر تتعلق بحقوق المرأة وحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أي أن الحوار فيما يتعلق بأسلوب وطرق كتابة الدستور والذي يجب أن يبنى على معطيات الثقافة السياسية والتاريخ الدستوري بشكل عام ودون خوض في تفاصيل، يجرى الآن في مصر على أساس تفاصيل دقيقة تتعلق بالواقع القائم على الأرض والمعرض للتغيير السريع خاصة في ظل حالة ثورية كالتي تعيشها المنطقة الآن وهو ما يجعل حسمها مسألة صعبة وتؤثر على عمل لجنة كتابة الدستور. يبدو بسبب ذلك أن العملية ستبدأ دون اتفاق مبدئي على هذه المبادئ الحاكمة لكيفية كتابة الدستور والهدف من ذلك وهو ما من شأنه خلق حالة ارتباك، وخروج دستور تقليدي يمكن وصفه بتعديلات على دساتير سابقة أو قديمة يفتقد لروح العصر والقدرة على الابتكار والإبداع.

ثانيا:- أهم القضايا التي ستواجه كتابة الدستور

لا يتوقف الجدل حول شكل الدستور وإنما يمتد للمضمون وهنا نشير إلى أهم القضايا المطروحة في هذا الإطار:

1 -**هوية الدولة:** يتم حاليا بسبب التيارات الدينية الصاعدة بحكم ميراث النظام القمعي السابق اختصار مفهوم الهوية في الهوية الدينية دون غيرها ويرتكز الحوار بناء على ذلك على المادة الثانية من الدستور المصري التي تتحدث عن أن الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع. وتحاول بعض القوى أخذنا خطوة أبعد بتعديل كلمة "مبادئ" بكلمة "أحكام"، وهو ما يضعنا في جدل حول ماهية هذه الأحكام ويضع القوى المدنية موضع الدفاع كالعادة وتتمسك بالنص الحالي وتستبعد رؤى وأطروحات لتطويره حتى يصل إلى مستوى المادة الموازية له في دستور مثل دستور دولة كالسودان (وهي دولة تصنف نفسها على إنها إسلامية) إلا أن النص الموازي للمادة الثانية من الدستور المصري جاء أكثر عمقا وتركيبا ويعطى رحابة أكثر من مفهوم الهوية الضيقة.

2 -**العلاقات المدنية العسكرية:** تعد هذه القضية على رأس أولويات الموضوعات المطروحة للحوار الآن ما بين الصلاحيات الواسعة للقوات المسلحة المصرية على المستويين السياسي والاقتصادي، ومحاولات الانتقال إلى الدولة المدنية التي تعد فيها كثيرا من هذه الصلاحيات، ويمتد الجدل ليطول كيفية مناقشة الميزانيات الخاصة بالقوات المسلحة، ومدى شفافيتها وهو الأمر الذي يسعى المجلس العسكري من أجله إلي الانتهاء من كتابة الدستور في أسرع وقت وقبل تسليمه للسلطة ليضمن الحفاظ على هذه الصلاحيات دون انتقاص بل و"دسترة" هذه الصلاحيات بحيث تصبح غير قابلة للمساس مستقبلا، وهو ما جعل العديد من القوى السياسية ترفع شعار "لا لكتابة الدستور تحت حكم العسكر". وهو ما يعكس في جوهره قضية أخرى هي مفهوم السيادة الشعبية وقدرة الشعب على الرقابة على كافة مؤسسات الدولة.

3 -**النظام السياسي:** ويركز الجدل في هذا الموضوع على فكرة النظام الرئاسي والبرلماني دون التطرق إلى كيف نرى شكل المشاركة وطبيعة الديمقراطية التي نرغب في أن تمارس في مصر في المرحلة القادمة، وتطرح في هذا المجال نماذج من دول عديدة في العالم دون النظر لظروف وطبيعة النظم وارتباط شكل النظام ما بين رئاسي أو برلماني بشكل المشاركة المجتمعية في هذه المجتمعات فكان الوصول طبيعيا إلى فكرة النظام شبه الرئاسي باعتباره يأخذ من النموذجين لكن دون وضوح ما هو شكل هذا النظام شبه الرئاسي أو المختلط كما يسميه البعض.

4 -**الأقليات الدينية:** أعتقد أنه في هذه المرحلة ينظر لهذه القضية بأنها القضية المطمئنة للأقليات في مصر والمجتمع الدولي، وبالتالي سيتم التعامل معها بحرص كبير من جانب كافة القوى السياسية، لن تتطور هذه الحقوق لنكمل منظومة المواطنة لكن لن يحمل الدستور تعسفا في هذا المجال وسيحافظ على الوضع الحالي بكل سلبياته، وهو ما سيتم قبوله في هذه المرحلة.

5 -**حقوق المرأة:** وهنا نحن على عكس القضية السابقة سنرى تراجعا كبير من جانب مجتمع اختار أقل نسبة للنساء في البرلمان (8 نساء منتخبات) برلمان بدأ مبكرا رده على التشريعات التي حصلت عليها المرأة المصرية عبر نضال طويل بوضع هذه الحقوق تحت لافتة قوانين سوزان مبارك، أو المؤامرات الغربية لهدم الدولة المصرية. ستكون حقوق المرأة في ظل الوضعية الحالية في مصر الأكثر عرضة للتجاهل بل والانتقاص في دستور يكتب في مثل هذه الظروف.

6 -**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:** يستطيع أي محلل أن يؤكد على أن أحد الأسباب الرئيسية للثورة المصرية كان حالة التراجع الشديد للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وهو ما شهدته تعديلات الدستور في مصر 2007 إذ تم حذف كل ما يتعلق بمفهوم الاشتراكية من دستور (1971) وهو أمر مفهوم لكنه لم يعوض عنه بمفاهيم تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهو ما

أفقد هذا الدستور عنصر توازن هام. ورغم أهمية هذه القضية إلا أننا يمكننا أن نلاحظ أنها القضية المسكوت عنها في الحوارات حول الدستور الجديد وأنها غائبة، اللهم إلا في بعض المحافل المغلقة، أي أنها القضية التي لن تحصل على القدر الكافي من الاهتمام في الدستور القادم.

كما نرى في هذه القضايا يبدوا المنطق في الحوار –على عكس تحديات المنهج– قائما على تفضيل محدد يتم من خلاله تحديد شكل المجتمع المصري، وهو منطق معكوس في هذه الحالة حيث يجب ان يأخذ مسارا عكسيا يبدأ من كيف نرى المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير وبالتالي معالجة هذه التحديات بناء على ذلك.

الخاتمة:

يمكننا أن نرى أن الحوارات حول الدستور في مصر تبدأ من أسفل عندما يجب أن تبدأ من أعلى (في حالة المنهج) بينما تبدأ من أعلى عندما يجب أن ترتكز على التفاصيل القادمة من أسفل (في حالة المضمون)، ونتيجة لذلك مع إضافة لظروف موضوعية تتعلق بغلبة تيار محدد على كتابة الدستور وقيود الوقت والحكم الحالي فإننا في الأغلب سنكون أمام دستور مصري مغرق في تقليديته، وأنه سيكون دستورا مؤقتا سواء رغب من سيصوغونه في ذلك أم لا، حيث أنه مع التطور السياسي قصير المدى باستكمال المرحلة الانتقالية بأي شكل كان، وتفجر قضايا مجتمعية بسبب تهميشها سواء في الدستور أو التشريعات الحالية في مصر، إضافة إلى ضغوط ستأتي من تعارض ما قد يتم صياغته في الدستور مع اتفاقيات دولية بل وإقليمية ملتزمة مصر بها. كل هذه العوامل ستجعل هذا الدستور عرضة لتغيير أو على الأقل لتعديلات جذرية في القريب وهذا ليس سلبيا بالضرورة.

المصادر:

1. إبراهيم الهضيبي، المواطنة في الدستور، جريدة الشروق، 9 مارس 2012.
2. إبراهيم الهضيبي، معركة الأمتار الجديدة، جريدة الشروق، 6 إبريل 2012.
3. جورج فهمي، لتحول الديمقراطي في مصر بين تحديي عسكرة السياسة وتسييس الجيش، منتدى البدائل العربي/ روافد للنشر والتوزيع، فبراير 2012.
4. رباب المهدي، العلاقات المدنية العسكرية في مصر، منتدى البدائل العربي/ روافد للنشر والتوزيع، فبراير 2012.
5. عمرو الشوبكي، أزمة الجمعية التأسيسية للدستور 71 مخرجًا، المصري اليوم، 31 مارس 2012.
6. كلوفيس هنريك ديسوزا/ محمد العجاتي، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التمثيلية، منتدى البدائل العربي/ روافد للنشر والتوزيع، مارس 2012.
7. معتز عبد الفتاح، إعداد الدستور ليس فقط صياغته، جريدة الشروق، السبت 31 مارس 2012.